واشنطن تتولى حماية الأموال العراقية في العام الحالي

المالكي حصل على تطمينات من أوباما بعد ملاحقة بغداد من دائنيها

□ بغداد / المدى

حصلت الحكومة على وعود من الولايات المتحدة بحماية الأموال العراقية في الخارج في مواجهة بعض الدول الدائنة للعراق إبان حكم صدام.

النائب عن ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي أكد أن الرئيس الأمريكي باراك اوباما وعد رئيس الوزراء نوري المالكي باجراء ما يلزم لحماية الاموال الخارجية للعراق في العام الحالي .

ونقلت وكالة كل العراق عن العوادي قوله" المالكي خلال زيارته الاخيرة بحث حماية الاموال العراقية المودعة في خارج البلاد كون العراق مدينا لكثير من دول العالم جراء السياسة العدائية للنظام السابق وهناك خشية من سيطرة الدول الدائنة على هذه الاموال".

وأضاف إن " هذه الاموال كانت تحت حماية الامم المتحدة وبعد انتهاء فترة حماية الامم المتحدة تبنى الكونغرس الامريكي قرارا يقضي بحماية هذه الاموال لكن هذا القرار سينتهي بنهاية العام الجاري ".

وتابع ان " المالكي جعل هذا الموضوع من المواضيع الرئيسية التي بحثها مع الجانب الامريكي خلال زيارته الاخيرة واستطاع الحصول على تطمينات من الجانب الامريكي باتخاذ خطوات كفيلة بحماية اموال العراق الخارجية".

يذكر ان مخاوف أثارها بعض الساسة من إقدام الدول الدائنة للعراق بالسيطرة على اموال العراق الخارجية بعد نهاية العام الجاري لنفاد صلاحية الحماية الأمريكية.

وكان وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية قد أعلن في وقت سابق بأن مجلس الوزراء ناقش التقارير الخاصة التي دقّقها ديوان الرقابة المالية بخصوص الأموال العراقية التي تم تحويلها إلى حساب صندوق تنمية العراق DFI وآليات صرفها وتدقيقها وكذلك تقارير المفتش العام الأمريكي. وأكد الدباغ أن المجلس قررَ تكليف لجنة حماية الأموال العراقية برئاسة الدكتور رو شاويس نائب رئيس الوزراء بتقديم تقرير شامل ومتابعة التفاصيل كافة المتعلقة بمجموع الأموال العراقية التي تم صرفها من (سلطة الائتلاف المؤقتة) وممثلها بول بريمر والاتصال بالأطراف ذات العلاقة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان حقوق العراق وإخضاع كل الحسابات لأنظمة ولوائح ديوان الرقابة المالية العراقي.

وتتحدث مصادر في مجلس النواب عن وجود ثلاثة مليارات دولار غير معروفة التفاصيل في بنوك سويسرا،وفيما نفت اللجنة المالية النيابية ان تكون هذه المبالغ مجهولة التفاصيل بينت انه ستتم استعادتها بعد تشريع قانون استرداد أموال العراق من الخارج.وذكرت المصادر قبل شهر ان هناك ثلاثة مليارات دولار موجودة في بنوك سويسرا لم تعرف تفاصيلها بعد،مشيرة الى ان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والوفد المرافق له قام بمناقشة موضوع هذه الاموال وكيفية استعادتها الى العراق.

.من جانبه قال النائب عن كتلة المواطن فالح الساري ان هذه الاموال هي عراقية بحتة ولايمكن لأي بنك عالمي او دولي ان يودع اموالاً بدون اسم عميل او صاحب علاقة.مبينا نحن نعتقد ان في سويسرا وبعض الدول العالمية اموالا بأسماء أشخاص عراقيين من ازلام النظام المباد او بأسماء شركات عراقية وهمية كانت مستفيدة من برنامج النفط مقابل الغذاء،مشيراً الى انه اذا ما اقر قانون استرداد اموال العراق سوف تكون هنالك لجان مختصة من البنك المركزي وديوان الرقابة المالية تبحث في هذه الجوانب القانونية والتدقيقية،فضلا عن وجود بعض شركات التدقيق العالمية التي ستبحث في نفس الوقت بأرصدة الاموال العراقية التي هربت الى الخارج وعلى الاموال التي اكتسبت من داخل العراق عن طريق عمليات السلب والنهب التي اعقبت سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣.

وأكدت وزارة المالية، الاثنين الماضي، مطابقة الأموال العراقية في صندوق التنمية مع ما تمتلكه من أرقام، داعية في الوقت نفسه كل من يمتلك دليلا على وجود خرق تقديمه إلى الحكومة العراقية أو هيئة النزاهة.

وقال رافع العيساوي إن "موضوع مطابقة الأموال العراقية في صندوق dfi مع البنك المركزي عملية دورية وتقليدية"، مبينا أن "مطابقة الأموال تمت نهاية أيار الماضي وكانت المبالغ مطابقة لأرقام الوزارة".

وأضاف العيساوي أن "وزارته قدمت تلك المطابقة إلى الحكومة كما تم عرضها في إحدى جلسات مجلس النواب"، مشيرا في الوقت نفسه إلى "إمكانية وجود خرق أو ممارسة سيئة في هذا الموضوع لكن لا يوجد لدينا الإثبات".

ودعا رئيس الوزراء "من يمتلك إثباتا تقديمه إلى هيئة النزاهة أو الحكومة"، مؤكدا أن "الحكومة والبرلمان سيكونان ملزمين لمتابعة أموال العراق".

وأكد العيساوي أن "كل ما يتعلق بالأرقام والتدقيق فهي مطابقة لما لدى الوزارة"، لافتا إلى أن "لجنة النزاهة أرسلت كتابا إلى وزارة المالية بشأن الأموال، وأحلنا الموضوع إلى دائرة المحاسبة للإجابة".

وكان رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي كشف خلال استضافته في جلسة البرلمان في ١٨ نيسان الماضي، عن هدر أكثر من سبعة عشر مليار دولار من أموال العراق خلال إدارة الحاكم المدني الأميركي السابق بول بريمر.

فيما رجح المحقق الأميركي ستيوارت بوين، منتصف حزيران الحالي، أن يكون اختفاء ٦,٦ مليار دولار من أموال إعادة الإعمار في العراق قبل ثماني سنوات قد تكون سرقت، واصفا إياها بـ"أكبر سرقة" بتاريخ أميركا، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود تحقيق ثالث لمعرفة مصير الأموال.

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب أعلنت سابقا خلال إحدى جلسات المجلس عن الشروع للبدء بملاحقة مبلغ يقدر بـ٤٠ مليار دولار من العراق اختفت خلال فترة بريمر.

وتم إنشاء صندوق تنمية العراق DFI في أيار من العام ٢٠٠٣ من قبل مُدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم ١٤٨٣ وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حُزيران من العام ٢٠٠٤، تم تفويض الحكومة الأمريكية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، و قامت وزارة الدفاع الأمريكية، بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأمريكية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

لقاء سابق بين المالكي واوباما

دولة القانون تدعو الحكيم إلى تنفيذ نقاطه الـ ٥

(تصحيح) تطلب من طالباني وضع الحلول للمشاكل السياسية

□ بغداد / المدى

دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم إلى المباشرة بتنفيذ نقاطه الخمس التي طرحها لحل أزمة العملية السياسية الحالية .

وقال في بيان أورده مكتبه الإعلامي: إن طروحات الحكيم ، مشرقة ومضيئة خاصة إذا ما طبقت على ارض الواقع، داعيا الحكيم إلى أن يبدأ بتولي مهمة تنفيذ هذه النقاط وطرحها على الساحة السياسية المتشنجة لإنهاء أزمتها الراهنة.

وكان الحكيم قد حدد في كلمة له في الملتقى السنوي الرابع لمناهضة العنف ضد المرأة خمس نقاط لسير العراق نحو بر الأمان وإنهاء المشاكل التي يمر بها البلد.

وقال في كلمة له في الملتقى السنوي الرابع لمناهضة العنف ضد المرأة إن النقطة الأولى التي يجب أن نعمل عليها تتمثل في أن العراق للجميع وليس لمكون واحد وضمان حقوق أي مكون تكون بحماية المكون الآخر.

وأضاف يجب أن يكون القضاء مستقلا وعدم التدخل في شؤونه ، والنقطة الثالثة تتمثل بالتهدئة السياسية إذ أن الكثير من الشعوب دخلت حربا أهلية واستمرت سنوات ولكنها انتهت بالجلوس إلى طاولة الحوار المفتوحة.

ودعا الحكيم إلى التهدئة وهذا لايعني أن نبرئ المجرم أو ندين البريء مطالبا بعقد طاولة حوار مستديرة دائمية لحل مشاكل البلد الكثيرة.

وأشار إلى ضرورة اللجوء إلى مبدأ الحوار من حيث انتهت الجلسات السابقة وقال إن الالتزام بالمواثيق من شيم العرب والمتدينين.

إلى ذلك دعت كتلة "تصحيح" المنضوية تحت القائمة العراقية، السبت، رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى وضع حلول للمشاكل السياسية القائمة في البلاد على أن يطرحها في الاجتماع الموسع المرتقب لقادة الكتل السياسية بهدف التوافق عليها، مؤكدة أن مناقشة المشاكل في الاجتماع لن تجدي نفعاً.

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني والنواب أسامة النجيفي اتفقا الأربعاء الماضي على الدعوة لعقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى العراقية لإيجاد حل للقضايا العالقة، ونزع فتيل الأزمة السياسية الراهنة.

وتصاعدت حدة الانقسام بين ائتلافي العراقي ودولة القانون بعد صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إضافة إلى تقدم المالكي بطلب إلى مجلس النواب يقضي بعزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك عن منصبه.

وقال رئيس الكتلة كامل الدليمي لوكالة كردستان للأنباء، إن "جميع المشاكل في البلاد أصبحت واضحة للجميع وبالتالي فان من الأساس اليوم هو طرح المشاكل مقابل تقديم الحلول للتوافق عليها سياسياً".

وأوضح الدليمي أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني الذي دعا لاجتماع القوى السياسية الموسع هو مطالب من لجانه القانونية بوضع حلول لجميع المشاكل القائمة في البلاد على أن يكون أساس الاجتماع التوافق على الحلول".

وتابع الدليمي أن "الكتل السياسية أمضت أكثر من عامين لمناقشة المشاكل دون أن تجد حلها لها"، مشيرا إلى أن "العودة مجددا ببحث المشاكل لن تجدي نفعاً".

ويجري ساسة عراقيون كبار محادثات مع المالكي وزعماء آخرين لاحتواء الموقف خشية تفاقم الأزمة التي قد تدفع العراق من جديد إلى خضم اضطرابات طائفية، بعد أن اصدر القضاء العراقي في ١٩ من الشهر الجاري مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد اتهامه بالضلوع في تنفيذ هجمات مسلحة ضد أفراد أمن ومسؤولين.

وتتركز ابرز مطالب القائمة العراقية التي قررت تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب على تنفيذ بنود اتفاقيات أربيل التي على أساسها تشكلت الحكومة الحالية

ودعا الدليمي منتصف الشهر الماضي الكتل السياسية للجلوس على طاولة الحوار وتغليب المصلحة العليا للبلد

وطالب الدليمي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان حينها جميع الكتل السياسية للجلوس الى طاولة الحوار وتغليب المصلحة العليا للبلد ، بالاضافة الى حل جميع المشاكل العالقة ، مبينا ان العملية السياسية في العراق تمر حاليا بمأزق جديد مبني على عدم تحقيق الشراكة الوطنية.

وأضاف : ان على جميع ممثلي الشعب العراقي اعتماد مبدأ حسن الظن في التعامل من اجل العراق ، مشيراً الى ان ما يقدمونه من تنازلات هي لأغراض التوافق ، فضلاً عن أنها واجب وطني وشرعي من اجل بناء العراق واستقراره.

الأميركان رفضوا منح البيئة إجازة فحص ٥ قواعد ملوّثة

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة البيئة، أمس، عن أنها تسلمت قاعدة واحدة فقط من القوات الأمريكية من مجموع ست قواعد تحتوي على المخلفات السامة، فيما أكدت ان معملي تدوير النفايات الأميركية اللذين من المفترض ان يسلما لوزارتي الصناعة والبلديات ما زالا في عهدتها.

وقال وكيل وزارة البيئة كمال حسين لطيف إنه "تم عقد اتفاق يقضي بأن تتولى وزارة البلديات جزءا ووزارة الصناعة الجزء الآخر من معملي تدوير النفايات التابعين للجيش الأميركي".

وأضاف لطيف إن "بعض النفايات كالبطاريات والإطارات نستفيد منها في الصناعة ولكن إلى حد الآن لم تستلم الوزارتان أي معمل من المعملين اللذين بعهدة القوات الاميركية".

وحول القواعد التي تحتوي على النفايات السامة تابع لطيف ان "وزارة البيئة كان عليها دور كشف النفايات التي تضر بالبيئة والصحة العامة داخل القواعد الاميركية قبل مغادرة قوات الولايات المتحدة العراق ولدينا مشكلة حاليا إذ استلمنا قاعدة واحدة فقط من القوات الأميركية في ذي قار وهي قاعدة الإمام علي وتتابع فرقنا القاعدة حاليا وباقي تقريبا ست قواعد بعهدتها لم نبلغ حتى الآن بفحصها"، مشيراً إلى أن "الجيش الأميركي غادر العراق من دون أن يسلمنا القواعد الست لنكشف عليها ونحدد فيما اذا كانت تحتوي على مخلفات سامة أو لا".

وكانت صحيفة التايمز البريطانية كشفت في تقرير لها مؤخرا أن القوات الأمريكية ستخلّف نحو خمسة آلاف طن من النفايات الخطرة في العراق، كما تعمل حاليا للتخلص من ١٤٥٠٠ طن من النفط والتربة الملوثة بالنفط تراكمت منذ دخوله لعراق في نيسان عام ٢٠٠٣.

وأضاف تقرير الصحيفة أن القوات الأمريكية تتخلص من المواد السامة التي تمتلكها بطريقة غير شرعية عن طريق طمرها في مواقع محلية بدلا من إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشكل خرقا واضحا للقواعد التي أرستها وزارة الدفاع الأمريكية.

وكان مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام في المنطقة الجنوبية نبراس فاخر مطرود قد كشف في تصريح سابق للمدى عن تحديد ٧١ منطقة خطرة في محافظة ذي قار في ضوء قاعدة بيانات أعدها مركز شؤون الألغام للمناطق التي توجد فيها مقذوفات متروكة وأعتده غير منفلقة وقنابل عنقودية.

يشار إلى أن وزير البيئة سركون لازار صليوا قال خلال زيارته محافظة ذي قار لتفقد بعض مواقع المخلفات الحربية والمشعة منتصف كانون الأول إن "وزارة البيئة ومن خلال كوادرها المتخصصة باشرت وبالتنسيق مع القوات الامنية العراقية في تفتيش وفحص القواعد العسكرية الأمريكية التي تم تسليمها للجانب العراقي والتي لم تسلم بعد حول احتمالية وجود مواد إشعاعية وملوثة تركها الجيش الأمريكي في هذه القواعد

بغداد تقاضي الدول الممتنعة عن تسليم الآثار المسروقة

□ بغداد / المدى

يعتزم العراق ملاحقة الدول التي تمتنع عن إعادة آثاره قضائيا، مشددا على أن اغلب تلك الآثار فقدت خلال تولي الحاكم المدني بول بريمر مسؤولية العراق.

وأعلن عضو لجنة السياحة والآثار حسين الشريفي ،امس، عن نية لجنته رفع دعوى قضائية دولية ضد كل دولة لن ترضى بتسليم الآثار العراقية التي سرقت من العراق بعد ٢٠٠٣ والموجودة لدى بعض الدول.

وقال الشريفي لمراسل وكالة أنباء المستقبل، أن لجنة السياحة والآثار "عازمة على رفع دعاوى قضائية ضد كل دولة تحاول الاحتفاظ بالآثار العراقية المسروقة، والتي لن ترضى بتسليمها إلى العراق، رغم الدعوات العديدة التي وجهت لها"، مشيراً إلى أن "غالبية الآثار العراقية سرقت في زمن الحاكم المدني بول بريمر، من قبل عصابات تهريب آثار منظمة ومافيات عالمية مختصة"، مؤكداً أن لجنته "عازمة على متابعة كل قطعة من الآثار العراقية المسروقة، حتى لو كانت في آخر الأرض".

وكان العراق قد تمكن من استعادة الآلاف من القطع الأثرية المسروقة من العراق، خصوصاً تلك التي سرقت من المتحف الوطني ببغداد

وقالت هيئة الآثار والتراث العراقية في الشهر الماضي، أنها استعادت ٤٥٠٠ قطعة أثرية مسروقة من داخل البلاد وخارجه خلال العام الحالي.

وتعرض المتحف العراقي اكبر مخزون اثري في العراق وعدد من المواقع الأثرية إلى السلب والنهب بعد العام ٢٠٠٣ وتم تهريب عدد كبير من هذه الآثار إلى دول أوروبية وعربية ولا تزال آلاف القطع مفقودة.

وقال المكتب الإعلامي للهيئة إن "هيئة الآثار والتراث استعادت ٤٥٠٠ قطعة أثرية مسروقة من الداخل والخارج خلال عام ٢٠١١ الحالي".

وأوضح المكتب الإعلامي أن "القطع الأثرية متنوعة"، لافتا إلى "استمرار العمل من أجل استعادة جميع القطع الأثرية المفقودة".

وبحسب تقارير اختصاصية فإن هناك ما يقرب من ١٧٠ ألف قطعة أثرية قد فُقدت من العراق، من بينها ١٥ ألف قطعة مسجلةً ضمن مقتنيات المتحف الوطني، وتمكنت وزارة السياحة والآثار العراقية بعد سنوات من استعادة أكثر من ٢٥ ألف قطعة أثرية بعضها تضرر بالكامل والبعض الآخر بحالة متوسطة.

وتحتوي المسروقات على قطع مهمة جدا، كالإناء النذري الذي يشكل الفلسفة السومرية في الحياة والموت، ورأس الفتاة السومرية الذي اشتهر بأنه موناليزا العراق، وكذلك رأس سرجون الأكدي وثيران مجنحة نادرة عُثر عليها في النمرود.

ويوجد في العراق نحو ١٢ ألف موقع أثري في العراق تعود إلى حضارة السومريين والبابليين والآشوريين والحضارة الإسلامية، ودولة بني العباس التي اتخذت من بغداد عاصمةً لخمسة قرون، ولا تزال هذه الأماكن مهددة بالسرقة والنهب والتجاوزات غير المرخصة.

احدى المواقع الاثرية في جنوب العراق